

## موجز المذكرة الإخبارية

إصدار سندات اقتراض تابعة مدرجة وغير مدرجة للشركة العامة المغربية للأبنك  
المبلغ الإجمالي للعملية: 500 000 000,00 م د  
مدة القرض : 10 سنوات



شطر "ب" سندات غير مُدرجة	شطر "أ" سندات مُدرجة	
500 000 000,00 درهم		سقف الشطر
5000 سندات اقتراض تابعة		العدد
100 000 درهم		القيمة الاسمية
سعر ثابت % 5,98		سعر الفائدة
( يتحدد سعر الفائدة الرمزي بالرجوع إلى المنحنى الأولي لسندات الخزينة على مدى 10 سنوات الذي تم تحديده خلال جلسة المناقصة بتاريخ 30 أكتوبر 2012، أي 4,88% زائد منحة للمجازفة )		
110 نقطة أساسية		منحة المجازفة
10 سنوات		مدة القرض
قابلة للتداول بحرية ببورصة الدار البيضاء	عن طريق الاتفاق المتبادل ، خارج البورصة	تداول السندات
عند الاستحقاق		السداد
من 2012/12/10 إلى 2012/12/12 ، مع احتساب الغائتين		فترة الاكتتاب
بالتناسب		طريقة التخصيص

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعنيين على النحو الوارد في هذه المذكرة

### الهيئة الاستشارية والمنسق العام



الهيئة المكلفة بتسجيل العملية

الرئيس المساعد لنقابة التوظيف

الهيئة الممركزة ورئيس نقابة التوظيف

Sogécapital Bourse



### تأشيرة مجلس القيم المنقولة

طبقاً لأحكام منشور مجلس القيم المنقولة الذي دخل حيز التنفيذ يوم فاتح أبريل 2012 ، والقاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 والصادر في 21 شنبور 1993 والمتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ، كما تم تعديله وتميمه ، قام مجلس القيم المنقولة بالتأشير على أصل هذه المذكرة الإخبارية بتاريخ 29 نونبر 2012 تحت المرجع VI/EM/043/2012

## تنبيه:

إن تأشيرة م.ق.م لا تعني المصادقة على مناسبة العملية أو على المعلومات المقدمة. فقد تم منحها بعد تفحص وجاهة وانسجام المعلومة المقدمة في أفق العملية المعروضة على المستثمرين

فقد أشر مجلس القيم المنقولة بتاريخ 29 نونبر 2012 على مذكرة إخبارية تتعلق بإصدار الشركة العامة المغربية للأبنك لسندات اقتراض تابعة

والمذكرة الإخبارية المؤشرة من قبل مجلس القيم المنقولة متوفرة في أي وقت:

. في مقر الشركة العامة المغربية للأبنك. 55 ، شارع عبد المومن ، الدار البيضاء،

. في مقر CDG Capital ، عمارة المامونية ، ساحة مولاي الحسن ، الرباط.

. عند الطلب، لدى نقاط التجميع لشبكة التوظيف،

. على الموقع الإلكتروني لمجلس القيم المنقولة .www.cdvm.gov.ma.

في مقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني www.casablanca-bourse.com.

## 1. تقديم العملية

### 1.1 هدف العملية

يهدف هذا الإصدار أساسا إلى :

. تعزيز الأموال الذاتية التكميلية للشركة العامة المغربية للأبنك

. تمويل مسلسل تطوير نشاط الشركة العامة المغربية للأبنك

. متابعة دينامية نمو القروض التي يعرفها البلد

. تنويع مصادر التمويل على المدى البعيد وتحسين تكاليف التمويل

. تمكين الشركة العامة المغربية للأبنك من الاستعداد لانتهاز فرص التمويل على المدى البعيد ، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريع في قطاع الطاقة

. تعزيز صورة الشركة العامة المغربية للأبنك لدى شركائها الرئيسيين باعتبارها مُصدرا منتظما في سوق القروض.

### 2.1 معلومات حول الأسهم المقرر إصدارها

خصائص أسهم الشطر "أ" (سندات تابعة ذات سعر ثابت مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

## تنبيه:

تختلف سندات الاقتراض التابعة عن السندات العادية بالنظر لرتبة المستحقات المحددة تعاقديا ببند التبعية. ويتحدد مفعول بند التبعية بجعل أداء الديون في حالة تصفيتها، مشروطا بالأداء المسبق لديون جميع الدائنين المفضلين أو العاديين.

سندات إقتراض تابعة مُدرجة في بورصة الدار البيضاء، تم تحويلها من الشكل العيني إلى الشكل الرمزي عبر التسجيل بهيأة الإيداع المركزي (ماروكليبر) وتقييدها بحساب بنكي لدى الفروع المرخص لها	طبيعة الأوراق المالية
سندات لحاملها	الطبيعة القانونية
سنتم عملية تسعير الشطر "أ" حسب تسعير مباشر وفقا للبندين 1.2.22 و 1.2.6 للنظام العام لبورصة القيم	مسطرة عملية التسعير الأول
500 000 000,00 درهم	سقف الشطر

عدد الأوراق المالية التي بصدد الإصدار	5.000 سند اقتراض كحد أقصى
القيمة الإسمية	100.000,00 درهم
مدة القرض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 2012/12/10 إلى 2012/12/12 مع احتساب الغائتين
تاريخ التمتع	20/12/2012
تاريخ الاستحقاق	20/12/2022
منحة المجازفة	110 نقطة أساسية
ثمن الإصدار	100 %، أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	بالتناسب
تداول السندات	يمكن تداول سندات الاقتراض التابعة للشطر "أ" موضوع هذه المذكرة الإخبارية بكل حرية في سوق بورصة الدار البيضاء. لا يوجد أي قيد مفروض من طرف شروط الإصدار على حرية تداول سندات الاقتراض التابعة للشطر "أ".
تسعير السندات	سيتم تسعير سندات الشطر "أ" في بورصة الدار البيضاء، حيث ستكون موضوع طلب تسجيل في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويرتقب تسعير هذه السندات بتاريخ 12.17.2012. في مقصورة السندات، تحت الرمز 990162 والشارة 162 OB. ويشترط في التسعير ببورصة الدار البيضاء أن يكون مجموع المبالغ المخصصة للشطر "أ" يفوق أو يساوي 20 مليون درهم. إذا كان مجموع المبالغ المخصصة للشطر "أ" عند إقفال فترة الاكتتاب أقل من 20 مليون درهم، يتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذا الشطر.
سعر الفائدة الرمزي	سعر ثابت 5,98% (يحدد سعر الفائدة الرمزي بالرجوع إلى المنحنى الأولي لمعدل 10 سنوات لسندات الخزينة الذي تم تحديده خلال جلسة المناقصة بتاريخ 30 أكتوبر 2012 أي 4,88 %، زائد منحة مجازفة مقترنة بـ 110 نقطة أساسية).
الفوائد	يتم صرف الفوائد سنويا عند تاريخ التمتع، أي في 20 دجنبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد هذا التاريخ إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. وينتهي استحقاق سندات الاقتراض التابعة يوم تشرع ش.ع.م. أ في تسديد رأس المال. ولا يسمح بأي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. تحتسب الفائدة باستخدام الصيغة التالية : القيمة الإسمية X السعر الرمزي
سداد الرأسمال	ستسدد ديون سندات الاقتراض التابعة ل ش.ع.م.أ كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول ش.ع.م.أ خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل ش.ع.م.أ في حقوقها وواجباتها.

<p>تمتنع ش.م.ع.أ ، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار، كما تمتنع عن الشروع في السداد المبكر لمدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار، إلا في حالة حدوث تغيير في النصوص التنظيمية ، كما هو منصوص عليه أدناه .</p> <p>إلا أن البنك يحتفظ لنفسه ، بعد الحصول على موافقة بنك المغرب، بالحق في إعادة شراء سندات الاقتراض التابعة في السوق الثانوية ، شريطة أن تسمح بذلك المقترضات القانونية والتشريعية. ولا تؤثر إعادة الشراء هذه على المكتتب الذي يرغب في الاحتفاظ بسنداته حتى تاريخ الاستحقاق العادي ودون تأثير على الجدول الزمني للسداد العادي . ولا يمكن إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بموافقة بنك المغرب .</p> <p>لا يمكن الشروع في السداد المبكر إلا بعد موافقة كل من مجلس الرقابة التابع للش.م.ع.أ وبنك المغرب، كما هو منصوص عليه</p> <p>في البند 18 من دورية بنك المغرب رقم 07/G/2010</p> <p>. لا يمكن أن يتم السداد المبكر إلا بمبادرة من المؤسسة المقرضة وبعد موافقة بنك المغرب؛</p> <p>. لا يجب أن يؤدي السداد المبكر إلى أداء المؤسسة المقرضة لتعويضات؛</p> <p>. يعتبر سداد الرأسمال والفوائد، في حالة تصفية المؤسسة المقرضة ، تابعا لسداد غيره من الديون.</p> <p>في حال حدوث أي تغيير في النصوص التنظيمية أثناء مدة سندات الإقراض التابعة، يمكن للمقرض القيام بالسداد المبكر لسندات الاقتراض التابعة ولمبالغ الفوائد الجارية لكن غير المستحقة بعد عند تاريخ السداد الفعلي، وكذا أية مبالغ أخرى مستحقة بمقتضى سندات الاقتراض التابعة.</p> <p>نعني بالتغيير في النصوص التنظيمية ،</p> <p>أي تغيير في النصوص التنظيمية المطبقة على المؤسسة المقرضة و/أو المساهمين فيها، أي النصوص المتعلقة بحساب رؤوس الأموال الذاتية حسب متطلبات رؤوس الأموال الذاتية أو كفاية رؤوس الأموال، أو تغيير في تأويلها أو تطبيقها الرسمي (بما في ذلك القرارات القضائية) والتي ينتج عنها عدم احتساب الاقتراض التابعي، كليا أو جزئيا، في حساب رؤوس الأموال الذاتية الاحتياطية للمقرض .</p>	<p><b>السداد المبكر</b></p>
<p>لا يمكن استيعاب السندات التابعة موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق وإذا أصدرت ش.م.ع.أ لاحقا سندات جديدة تتمتع بحقوق مماثلة لحقوق الشطر أ فيمكنها دون طلب موافقة حاملي السندات القديمة ، القيام بعملية استيعاب تماثلي لمجموع سندات الإصدارات المتتالية حتى توحد العمليات المتعلقة بخدمتها المالية وتداولها، شريطة أن تنص عقود الإصدار على ذلك</p>	<p><b>بنود الاستيعاب التماثلي</b></p>
<p>يخضع الرأسمال والفوائد لبنود التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه الأوراق المالية رأسمالا وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد.</p> <p>وفي حالة تصفية ش.م.ع.أ ، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/ أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن تصدرها لاحقا ش.م.ع.أ سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.</p>	<p><b>رتبة السلف</b></p>
<p>تلتزم ش.م.ع.أ إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض .</p>	<p><b>المحافظة على رتبة السلف</b></p>
<p>لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن ش.م.ع.أ موضوع أية ضمانات معينة</p>	<p><b>ضمان السداد</b></p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط</p>	<p><b>التنقيط</b></p>
<p>القانون المغربي</p>	<p><b>القانون المطبق</b></p>

محكمة الاختصاص	المحكمة التجارية بالدار البيضاء
الهيئة المكلفة بتسجيل العملية لدى بورصة الدار البيضاء	Sogécapital Bourse
ممثل كتلة حاملي السندات	قرر مجلس الإدارة الجماعية ، بشرط موافقة مجلس المراقبة، تعيين السيد محمد حديد ، المقيم بالدار البيضاء ، 4 ، ساحة مارشال، مفوضا مؤقتا لحاملي سندات الشطر أ والشطر ب ، وذلك في انتظار انعقاد الجمع العام الاعتيادي لحاملي السندات من أجل تعيين المفوض أو المفوضين عن حاملي السندات المذكورين ، على اعتبار أن تاريخ دخول هذا القرار حيز التطبيق هو تاريخ افتتاح الاكتتاب في سندات الشطر أ والشطر ب.

خصائص أسهم الشطر "ب" (سندات ذات سعر ثابت غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

#### تنبيه:

تختلف سندات الاقتراض التابعة عن السندات العادية بالنظر لرتبة المستحقات المحددة تعاقديا ببند التبعية. ويتحدد مفعول بند التبعية بجعل أداء الديون في حالة تصفيتها، مشروطا بالأداء المسبق لديون جميع الدائنين المفضلين أو العاديين.
---

طبيعة الأوراق المالية	سندات اقتراض تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تم تحويلها من الشكل العيني إلى الشكل الرمزي عبر التسجيل بجهة الإيداع المركزي (ماروكليبر) وتقييدها بحساب بنكي لدى الفروع المرخص لها
الطبيعة القانونية	سندات لحاملها
التسعير	غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء
سقف الشطر	500 000 000,00 درهم
عدد الأوراق المالية التي بصدد الإصدار	5.000 سند اقتراض كحد أقصى
القيمة الاسمية	100.000,00 درهم
مدة القرض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 2012/12/10 إلى 2012/12/12 مع احتساب الغابتين
تاريخ التمتع	20/12/2012
تاريخ الاستحقاق	20/12/2022
منحة المجازفة	110 نقطة أساسية
ثمن الإصدار	100 % ، أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	بالتناسب
تداول السندات	يمكن تداول السندات بكل حرية (خارج سوق بورصة الدار البيضاء). لا يوجد أي قيد على شروط الإصدار على حرية تداول سندات الشطر "ب".
سعر الفائدة الرمزي	سعر ثابت 5,98% (يحدد سعر الفائدة الرمزي بالرجوع إلى المنحنى الأولي لـ 10 سنوات لسندات الخزينة الذي تم تحديده خلال جلسة المناقصة بتاريخ 30 أكتوبر 2012 أي 4,88 % ، زائد منحة مجازفة مُقدّرة بـ 110 نقطة أساسية).

<p>يتم صرف الفوائد سنويا عند تاريخ التمتع، أي في 20 دجنبر من كل سنة. ويتم سداد الفوائد في اليوم نفسه أو في أول يوم عمل بعد هذا التاريخ إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل.</p> <p>وينتهي استحقاق سندات الاقتراض التابعة يوم تشرع ش.ع.م.أ في تسديد رأس المال. ولا يسمح بأي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.</p> <p>تحتسب الفائدة باستخدام الصيغة التالية : القيمة الإسمية X السعر الرمزي</p>	<p><b>الفوائد</b></p>
<p>ستتسد ديون سندات الاقتراض التابعة ل ش.ع.م.أ كاملة عند انتهاء الاستحقاق. في حالة الاندماج أو الانقسام أو التقدم الجزئية لأصول ش.ع.م.أ خلال مدة القرض، مما يترتب عنه نقل كامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية مستقلة، تنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بسندات الاقتراض التابعة تلقائيا إلى الهيئة القانونية التي تحل محل ش.ع.م.أ في حقوقها وواجباتها.</p>	<p><b>سداد الرأسمال</b></p>
<p>تمتتع ش.ع.م.أ ، طيلة مدة القرض، عن الشروع في الاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة موضوع الإصدار، كما تمتتع عن الشروع في السداد المبكر لمدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار ، إلا في حالة حدوث تغيير في النصوص التنظيمية ، كما هو منصوص عليه أدناه .</p> <p>إلا أن البنك يحتفظ لنفسه ، بعد الحصول على موافقة بنك المغرب، بالحق في إعادة شراء سندات الاقتراض التابعة في السوق الثانوية ، شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتشريعية. ولا تؤثر إعادة الشراء هذه على المكتتب الذي يرغب في الاحتفاظ بسنداته حتى تاريخ الاستحقاق العادي ودون تأثير على الجدول الزمني للسداد العادي . ولا يمكن إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بموافقة بنك المغرب .</p> <p>لا يمكن الشروع في السداد المبكر إلا بعد موافقة كل من مجلس الرقابة التابع للش.ع.م.أ وبنك المغرب، كما هو منصوص عليه</p> <p>في البند 18 من دورية بنك المغرب رقم 07/G/2010</p> <p>. لا يمكن أن يتم السداد المبكر إلا بمبادرة من المؤسسة المقرضة وبعد موافقة بنك المغرب؛</p> <p>. لا يجب أن يؤدي السداد المبكر إلى أداء المؤسسة المقرضة لتعويضات؛</p> <p>. يعتبر سداد الرأسمال والفوائد، في حالة تصفية المؤسسة المقرضة ، تابعا لسداد غيره من الديون.</p> <p>في حال حدوث أي تغيير في النصوص التنظيمية أثناء مدة سندات الإقراض التابعة، يمكن للمقرض القيام بالسداد المبكر لسندات الاقتراض التابعة ولمبالغ الفوائد الجارية لكن غير المستحقة بعد عند تاريخ السداد الفعلي، وكذا أية مبالغ أخرى مستحقة بمقتضى سندات الاقتراض التابعة.</p> <p>نعني بالتغيير في النصوص التنظيمية ،</p> <p>أي تغيير في النصوص التنظيمية المطبقة على المؤسسة المقرضة و/أو المساهمين فيها، أي النصوص المتعلقة بحساب رؤوس الأموال الذاتية حسب متطلبات رؤوس الأموال الذاتية أو كفاية رؤوس الأموال، أو تغيير في تأويلها أو تطبيقها الرسمي (بما في ذلك القرارات القضائية) والتي ينتج عنها عدم احتساب الاقتراض التابع، كليا أو جزئيا، في حساب رؤوس الأموال الذاتية الاحتياطية للمقرض .</p>	<p><b>السداد المبكر</b></p>
<p>لا يمكن استيعاب السندات التابعة موضوع هذه المذكرة الإخبارية في سندات إصدار سابق وإذا أصدرت ش.ع.م.أ لاحقا سندات جديدة تتمتع بحقوق مماثلة لحقوق الشرط ب فيمكنها دون طلب موافقة حاملي السندات القديمة ، القيام بعملية استيعاب تماثلي لمجموع سندات الإصدارات المتتالية حتى توحد العمليات المتعلقة بخدمتها المالية وتداولها، شريطة أن تنص عقود الإصدار على ذلك</p>	<p><b>بنود الاستيعاب التماثلي</b></p>
<p>يخضع الرأسمال والفوائد لبند التبعية ولا يمس تطبيق هذا البند بالنصوص القانونية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر والتزامات المساهمين وحقوق المكتتبين في الحصول على سداد هذه الأوراق المالية رأسمالا وفوائد، حسب الشروط المنصوص عليها في العقد.</p> <p>وفي حال تصفية ش.ع.م.أ ، لا يمكن سداد رأسمال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد أداء ديون جميع الدائنين ذوي الامتياز و/ أو العاديين. وسيتم سداد هذه السندات موضوع</p>	<p><b>رتبة السلف</b></p>

الإصدار في نفس رتبة أداء غيرها من القروض التابعة التي يمكن أن تصدرها لاحقا ش.ع.م.أ سواء داخل المغرب أو خارجه، بالتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.	
تلتزم ش.ع.م.أ إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض .	المحافظة على رتبة السلف
لا تشكل السندات التابعة الصادرة عن ش.ع.م.أ موضوع أية ضمانات معينة	الضمان
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تنقيط	التنقيط
القانون المغربي المحكمة التجارية بالدار البيضاء	القانون المطبق محكمة الاختصاص
قرر مجلس الإدارة الجماعية ، بشرط موافقة مجلس المراقبة، تعيين السيد محمد حديد ، المقيم بالدار البيضاء ، 4 ، ساحة مارشال، مفوضا مؤقتا لحاملي سندات الشطر أ والشطر ب ، وذلك في انتظار انعقاد الجمع العام الاعتيادي لحاملي السندات من أجل تعيين المفوض أو المفوضين عن حاملي السندات المذكورين ، على اعتبار أن تاريخ دخول هذا القرار حيز التطبيق هو تاريخ افتتاح الاكتتاب في سندات الشطر أ والشطر ب .	ممثّل كتلة حاملي السندات

### 3.1 الجدول الزمني للعملية

الرقم التراتبي	المراحل	الأجال القصوى
1	استقبال بورصة الدار البيضاء لملف العملية الكامل	29/11/2012
2	إصدار بورصة الدار البيضاء لإعلان الموافقة والجدول الزمني للعملية	29/11/2012
3	استلام بورصة الدار البيضاء للمذكرة الإخبارية المؤشر عليها من لدن مجلس القيم المنقولة	29/11/2012
4	نشر إعلان إدراج سندات الشطر "أ" في جدول أسعار البورصة.	30/11/2012
5	نشر مقتطف من المذكرة الإخبارية من طرف ش.ع.م.أ في جريدة للإعلانات القانونية	5/12/2012
6	افتتاح فترة الاكتتاب	10/12/2012
7	إقفال فترة الاكتتاب	12/12/2012
8	استلام بورصة الدار البيضاء لنتائج العملية	13/12/2012 قبل 10h00
9	. تسعير السندات؛ . إعلان نتائج العملية في جدول أسعار البورصة؛ . تسجيل العملية في البورصة	17/12/2012
10	نشر نتائج العملية في جريدة للإعلانات القانونية من طرف ش.ع.م.أ	18/12/2012
11	الدفع / التسليم	20/12/2012

### 4.1 نقابة التوظيف والوسطاء الماليين

العنوان	الإسم	أصناف الوسطاء الماليين
55 ، شارع عبد المومن ، البيضاء	الشركة العامة المغربية للأبناك	المستشار والمنسق العام للعملية
55 ، شارع عبد المومن ، البيضاء	الشركة العامة المغربية للأبناك	الهيئة المركزية للعملية ورئيس نقابة التوظيف
عمارة المامونية ، ساحة مولاي الحسن ،	CDG Capital	الرئيس المساعد لنقابة التوظيف

ص.ب 408 . الرباط		
55 ، شارع عبد المومن ، البيضاء	الشركة العامة المغربية للأبنك	المؤسسة المكلفة بالخدمة المالية للمصدر
55 ، شارع عبد المومن ، البيضاء	Sogécapital Bourse	الهيئة المكلفة بالتسجيل لدى البورصة

## الجزء الثاني: لمحة عامة عن الشركة العامة المغربية للأبنك

### 1.2 النشاط

تقوم الشركة بالعمليات البنكية ، أي بجميع العمليات المالية أو التجارية أو العقارية أو غير العقارية، سواء لحسابها أو لحساب آخرين أو بمشاركتهم، يمكن أن تهم البنك أو ترتبط مباشرة أو بصفة غير مباشرة بنشاطها.

### 2.2 معلومات عامة

اسم الشركة	الشركة العامة المغربية للأبنك
مقر الشركة الرئيسي / المقر الرئيسي	55 ، شارع عبد المومن ، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 43 88 88
الفاكس	05 22 29 88 09
الموقع الإلكتروني	www.sgmaroc.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية وذات مجلس الرقابة، طبقا للقانون الخاص المغربي، خاضعة للقانون رقم 17-95 الصادر بتاريخ 30 غشت 1996 والمتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه بالظهير رقم 1-08-18 الصادر بتاريخ 23 مايو 2008 بمطابقة قانون رقم 20-05.
تاريخ التأسيس	21 يونيو 1962
مدة الشركة	99 سنة
رقم التسجيل في السجل التجاري	28987 - الدار البيضاء
السنة المالية	من 01 يناير إلى 31 دجنبر
أغراض الشركة (الفصل 3 من النظام الأساسي)	" تتحدد أهداف البنك في القيام لنفسها، أو بالنيابة أو بمشاركة أطراف ثالثة ، في المغرب أو في الخارج ، بجميع العمليات المالية، والتجارية،العقارية وغير العقارية التي يمكن أن تعني البنك أو التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاطها ، خاصة العمليات التالية التي ليس لجردها أي طابع حصري: 1. تسلم ودائع الأموال من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى ، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد ، قابلة للتسديد عند الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار، 2. منح كل شخص مادي أو معنوي القروض التسبيقية وبالتالي خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية ونصف العمومية وتداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات، إلخ 3. القيام بتسيقات أو منح قروض ، بجميع أشكالها، من أجل تمويل عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية، خاصة القيام بتسيقات على كل مداخيل ربعية على قيم تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو غير مغربية 4. القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات وقسيمات الفوائد أو الربحيات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي

<p>شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة</p> <p>5. قبول أو تخويل كل الإرصادات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات و القيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات</p> <p>6. القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الربح أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، والتسلم كودائع لكل سند أو قيمة أو غرض معين</p> <p>7. البحث عن المبالغ الضرورية لإنجاز عملياتها ، إضافة إلى الرساميل المودعة من طرف زبناءها، عبر إصدار سندات لأمر على المدى القصير أو الطويل وعبر إعادة خصم التسبيقات التي يمكن أن تمنحها المؤسسات العمومية أو الخصوصية لهذا الغرض</p> <p>8. القيام بجميع عمليات الاستئجار المرفقة بخيار الشراء، خاصة قرض تأجير المنقولات أو العقارات</p> <p>9. القيام بكل عملية بيع مع إمكانية إعادة شراء أو بيع ما أعيد شراؤه من أغراض وقيم منقولة</p> <p>10. القيام بكل عملية عمولة</p> <p>11. القيام بكل عملية صرف</p> <p>12. القيام بكل عملية على الذهب والمعادن الكريمة والقطع النقدية وكل مادة أولية</p> <p>13. إنجاز عمليات التوظيف أو الاكتتاب أو الشراء أو التدبير أو الاحتفاظ أو بيع القيم المنقولة أو كل منتج مالي</p> <p>14. تزويد المجلس أو الحضور بما يخص تدبير رأس المال</p> <p>15. تزويد المجلس أو الحضور بما يخص التدبير المالي والهندسة المالية ومعالجة المعلومة وبشكل عام ، جميع الخدمات المستهدفة لتسهيل إنشاء وتطوير الشركات ، وكل ذلك تبعا للمقتضيات القانونية المتعلقة بممارسة بعض المهن</p> <p>16. القيام مباشرة أو بصفة غير مباشرة لحسابها أو لحساب الغير بالشراكة أو بالمشاركة مع كل شخص ذاتي أو معنوي آخر ، مباشرة أو بصفة غير مباشرة، في المغرب أو خارجه ، بأي شكل، بالعمليات التي تدخل في أغراضها</p> <p>17. إنشاء أي فرع وشركة تابعة وأي مؤسسة أخرى، كيفما كان شكلها ، في المغرب أو خارجه، وتسلم كل فائدة أو مساهمة في أي شركة أو تجمع أو مقولة ، مغربية أو أجنبية ، تحت أي شكل كان</p> <p>18. بصفة عامة ، يمكنها القيام بكل عملية تجارية أو صناعية أو مالية ، منقولة أو عقارية، يمكن أن ترتبط مباشرة أو بصفة غير مباشرة بأغراضها أو من شأنها أن تسهل إنجازها."</p>	
<p>2.050.000.000 م د مكون من 20.500.000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 م د</p>	<p>رأسمال الشركة إلى غاية 2012/06/30</p>
<p>يمكن الاطلاع على جميع الوثائق القانونية الخاصة بالشركة العامة المغربية للابنك في مقر الشركة</p>	<p>الوثائق القانونية</p>

<p>، خاصة منها :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الأنظمة الأساسية</li> <li>- السجل التجاري</li> <li>- تقارير مفتشي الحسابات</li> <li>- محاضر الجمع العامة</li> <li>- تقارير التدبير</li> <li>- المنشورات المالية</li> </ul>	
<p>باعتبار شكلها القانوني ، تخضع الشركة العامة المغربية للأبنك للتشريعات المغربية والقانون رقم 17-95 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه بواسطة الظهير الشريف رقم 1-08-18 بتاريخ 23 مايو 2008 بمثابة قانون رقم 20-05 . باعتبار أنشطتها، تخضع الشركة العامة المغربية للأبنك لـ:</p> <p>-الظهير الشريف رقم 1-05-178 الصادر في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) بمثابة قانون رقم 34-03 المتعلق بممارسة نشاط مؤسسات الاقتراض والهيئات المماثلة.</p> <p>بالنظر لدعوتها العمومية إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، تخضع الشركة العامة المغربية للأبنك لـ:</p> <p>- الظهير الشريف رقم 1-95-03 بمثابة قانون رقم 35-94 المتعلق ببعض سندات القروض المتداولة كما تم تعديله بالظهير رقم 1-08-95 بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بمثابة قانون رقم 33-06 المتعلق بتسديد القروض</p> <p>- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 الصادر في 21 سبتمبر 1993 المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها المغير بالقوانين 36.05-23.01 - 44.06</p> <p>- القانون العام لم . ق. م كما صادق عليه قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 822-08 بتاريخ 7 ربيع الثاني 1429 (14 أبريل 2008)</p> <p>- ال ظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-93-2011 بتاريخ 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة الدار البيضاء كما تم تعديله بالقوانين :</p> <p>34-96, 29-00 / 52-01 / 45-06 / 43- 09</p> <p>- القانون العام لبورصة القيم كما صادق عليه قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 499-98 بتاريخ 27 يوليوز 1998 والمصادق عليه من طرف قرار وزير الاقتصاد والمالية والخصخصة والسياحة رقم 1960-01 بتاريخ 30 أكتوبر 2001 ، كما تم تعديله في يونية 2004 بنص دخل حيز التنفيذ في نونبر 2004 وبالقرار رقم 1268-08 بتاريخ 07-07-2008</p> <p>- الظهير الشريف رقم 1.96.246 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997) بمثابة القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب المعدل والمتمم بالقانون 43-02</p> <p>- القانون العام للوديع المركزي كما صادق عليه قرار وزير الاقتصاد والمالية والخصخصة</p>	<p><b>لائحة النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على الشركة</b></p>

والسياحة رقم 1961-01 والقرار رقم 77-05 بتاريخ 17 مارس 2005 دورية بنك المغرب رقم 2/G/96 - بتاريخ 96/01/30 المتعلق بشهادات الإيداع تعديل دورية بنك المغرب رقم 2/G/96 - بتاريخ 96/01/30 المتعلق بشهادات الإيداع	
تخضع الشركة العامة المغربية للأبنك للتشريع التجاري والضريبي للحق العام. وبذلك تخضع للضرائب على الشركات بنسبة 37 % . أما ضريبة القيمة المضافة المطبقة على العمليات البنكية فتبلغ 10%	النظام الضريبي
المحكمة التجارية بالدار البيضاء	المحكمة المختصة في حالة حدوث نزاع

### 3.2 تطور المساهمة

يعرض الجدول التالي تطور المساهمة خلال السنوات الخمسة الأخيرة:

2012 /06/30		2011		2010		2009		2008		
من % الرأسمال	عدد الأسهم	من % الرأسمال	عدد الأسهم	من % الرأسمال	عدد الأسهم	من % الرأسمال	عدد الأسهم	من % الرأسمال	عدد الأسهم	المساهمون
56,91%	11.667.202	56,91%	11.667.202	56,91%	11.667.202	56,91%	11.667.202	56,91%	11.667.202	الشركة العامة - فرنسا
27,54%	5.644.794	27,54%	5.644.794	27,54%	5.644.794	27,54%	5.644.794	27,54%	5.644.794	مجموعة ديفيكو سوس
15,55%	3.188.004	15,55%	3.188.004	15,55%	3.188.004	15,55%	3.188.004	15,55%	3.188.004	مساهمون مختلفون
100%	20.500.000	100%	20.500.000	100%	20.500.000	100%	20.500.000	100%	20.500.000	المجموع

المصدر : الشركة العامة المغربية للأبنك

### 4.2 الهيئة الإدارية

الشركة العامة المغربية للأبنك شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس مراقبة.

#### 4.2.1 مجلس الإدارة الجماعية

منذ تاريخ 2012/11/22 ، يتشكل مجلس الإدارة الجماعية للشركة العامة المغربية للأبنك من الأعضاء التاليين:

الاسم	الصفة	تاريخ أول تعيين	تاريخ انتهاء الولاية
خالد شامي	الرئيس	نونبر 2012	مارس 2015
دومنيك بوانيون	المدير العام	نونبر 2012	مارس 2015
نزهة حياة	عضو مجلس الإدارة الجماعية	أكتوبر 2007	مارس 2015

المصدر : الشركة العامة المغربية للأبنك

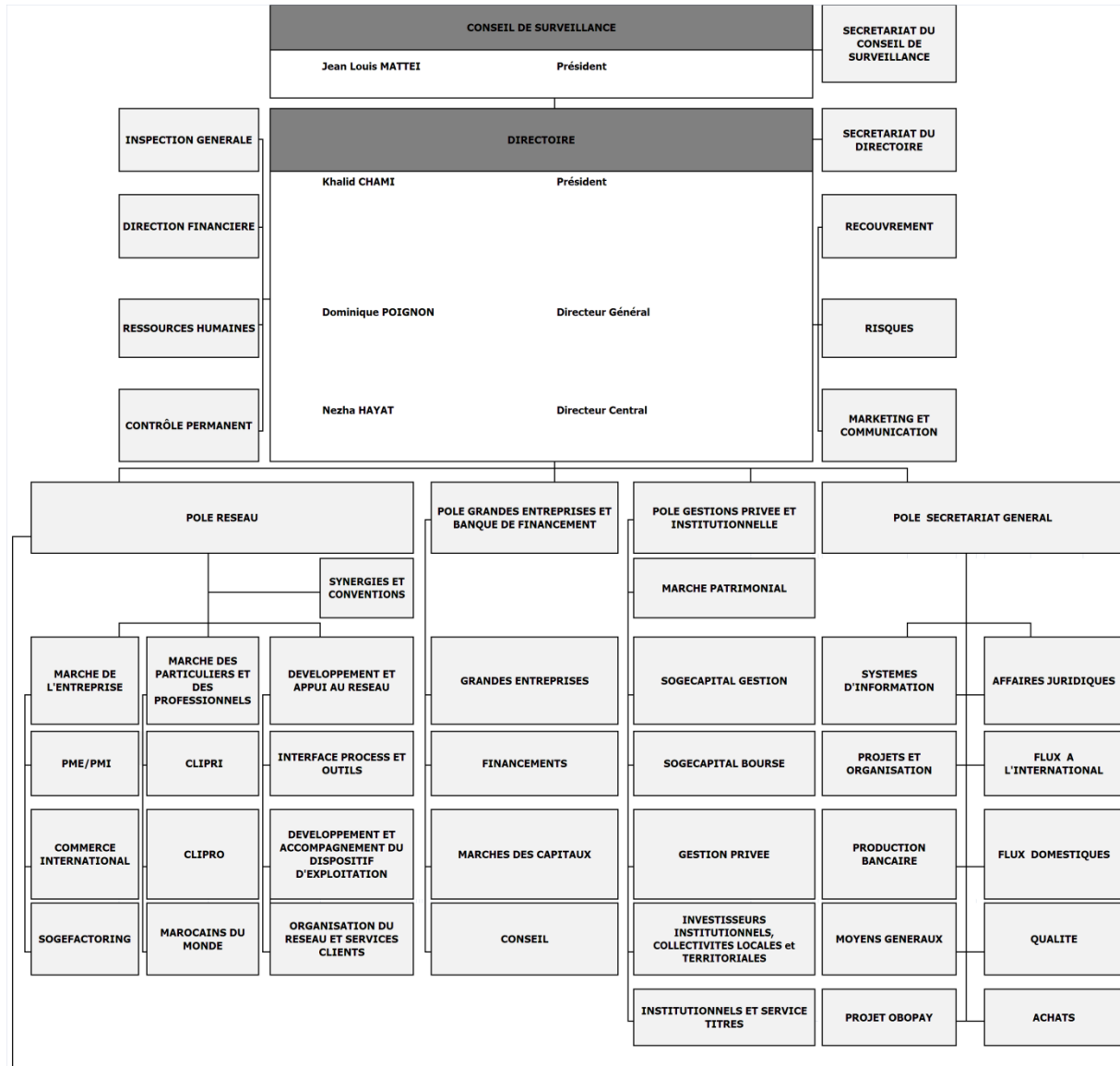
#### 4.2.ب مجلس المراقبة

منذ تاريخ 2012/11/22، يتشكل مجلس المراقبة للشركة العامة المغربية للأبنك من الأعضاء التاليين:

عدد الأسهم المملوكة	تاريخ إنتهاء الولاية الحالية	تاريخ ج.ع.ع الذي جدد الولاية	تاريخ ج.ع.ع الذي صادق على الولاية	الإسم	الصفة
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2014	30 يونيو 2009	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2012	جون لويس ماتي	الرئيس
2	-	-	-	جون بول ديلاكور	الرئيس الشرفي
10.003	-	-	-	عبد العزيز التازي	الأعضاء
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2014	30 يونيو 2009	مارك فيينو		
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2015	-	08 يونيو 2010	ليلي مزالي	
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2014	30 يونيو 2009		ديديي أليكس	
3	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2014	30 يونيو 2009		محمد بنتهامي تازي	
56	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2014	30 يونيو 2009		عبد اللطيف حكم	
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2013	-	25 يونيو 2008	جون فرنسوا سمرسلي	
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2014	30 يونيو 2009		جون لويس ماتي	
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2016	-	08 يونيو 2010	برناردو سنشي إنسرا	
3	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2014	30 يونيو 2009		عبد الجليل شرايبي	
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2017	-	03 مايو 2012	كرولين غيومان	
2	ج.ع.ع الذي سيقدر في حسابات 2018	-	15 يونيو 2012 <sup>(*)</sup>	جون لوك بارير	
				فاطمة الزهراء خليفات	سكرتير المجلس

(\*): تعيين خلال اجتماع مجلس المراقبة بتاريخ 15 يونيو 2012

## 4.2 ج الهيكل التنظيمي



## الجزء الثالث: معطيات مالية

### 1.3 الحصيلة الموطدة IFRS - الحسابات السنوية

متغيرات 10/11	31.12.11	متغيرات 09/10	31.12.10	31.12.09	بمليون درهم
8%	80 208	5%	74 032	70 513	موجودات
173%	5 325	-35%	1 953	3 025	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية
91%	31	0%	16	16	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة حسب النتيجة مشتقات مالية لتغطية المخاطر
15%	3 971	-6%	3 442	3 661	موجودات مالية متوفرة للبيع
-42%	3 527	-19%	6 091	7 563	مستحقات على مؤسسات الإئتمان والمماثلة
8%	63 329	12%	58 790	52 705	مستحقات على الزبانة فارق إعادة تقييم موجودات السندات المشمولة بالسعر موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
35%	725	-2%	536	549	موجودات ضريبية
20%	563	26%	471	374	موجودات ضريبية مؤجلة
-6%	487	13%	517	459	حسابات التسوية وموجودات أخرى أصول غير جارية متوفرة للبيع
7%	374	7%	350	327	مشاركات في شركات موضوعه رهن المعادلة استثمارات عقارية
0%	1 593	1%	1 592	1577	مستعقرات مجسدة
6%	223	8%	211	195	مستعقرات غير مجسدة
0%	61	0%	61	61	فوارق الاكتساب
8%	80 208	5%	74 032	70 513	مطلوبات
					البنوك المركزية والخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية
149%	59		24		مطلوبات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مشتقات مالية لتغطية المخاطر
93%	4 948	-48%	2 568	4 980	مستحقات على مؤسسات الإئتمان والمماثلة
2%	50 800	7%	49 615	46 201	مستحقات على الزبانة
17%	11 246	18%	9 594	8 117	سندات المستحقات المصدرة فارق إعادة تقييم موجودات السندات المشمولة بالسعر
18%	1 131	36%	957	706	مطلوبات ضريبية
14%	472	9%	414	381	مطلوبات ضريبية مؤجلة
17%	1 191	-17%	1 022	1 224	حسابات التسوية ومطلوبات أخرى المطلوبات المتعلقة بالأصول غير الجارية المتوفرة للبيع المقتضيات التقنية لعقود التأمين
-23%	192	-10%	249	276	مؤن
					مساعداة واحتياطيات مماثلة
0%	2 077	0%	2 078	2 079	ديون تابعة وأموال خاصة بالضمانة

8%	8 092	15%	7 512	6 549	رساميل ذاتية
11%	7 954	14%	7 169	6 290	رساميل ذاتية حصة المجموعة
13%	6 082	12%	5 375	4 793	رأس المال والاحتياطيات التابعة
4%	661	-1%	636	642	احتياطيات موطدة
-1%	89	-18%	90	110	الأرباح أو الخسائر الكامنة أو المؤجلة
5%	1 121	43%	1 068	746	النتيجة الصافية للسنة المالية
-60%	138	32%	343	259	فوائد الأقليات

المصدر: الشركة العامة المغربية للأبنك

### 2.3 حصيلة المنتجات الائتمانية – الحسابات السنوية

متغيرات 10/11	31.12.11	متغيرات 09/10	31.12.10	31.12.09	بمليون درهم
8%	4 448	8%	4 101	3 787	فوائد ومنتجات مماثلة +
4%	1 454	6%	1 402	1 318	فوائد وتحملات مماثلة -
11%	2 994	9%	2 699	2 468	هامش الفائدة
23%	996	11%	813	733	عمولات (فوائد) +
469%	199	13%	35	31	عمولات (تحملات) -
3%	797	11%	777	702	هامش على العمولات
28%	41	33%	32	24	+/- فوائد وتحملات صافية على الأصول الموضوعة رهن المعادلة في النتائج
-78%	37	659%	167	22	+/- فوائد وتحملات صافية على الأصول الموضوعة للبيع
57%	11	0%	7	7	منتجات أخرى +
67%	10	0%	6	6	تحملات أخرى -
5%	3 789	12%	3 613	3 217	المنتوج الصافي البنكي
4%	1 404	5%	1 343	1 282	تحملات عامة للإستغلال
-2%	133	7%	136	127	مخصصات للاستخدامات ولمون المستعقرات غير المجسدة والمجسدة
6%	2 252	18%	2 134	1 807	النتيجة الإجمالية للإستغلال
7%	490	-31%	459	669	تكلفة المخاطر -
5%	1 762	47%	1 675	1 138	نتيجة الإستغلال
2%	59	71%	58	34	حصة النتائج الصافية للشرايات الخاضعة للمعادلة +/-
	2			-	فوائد وتحملات صافية على موجودات أخرى +/-
	0			-	+/- تغيرات تقييم فروق الأكتساب
5%	1 823	48%	1 733	1 172	النتيجة الصافية قبل الضرائب
12%	689	58%	617	390	- الضرائب على النتائج
2%	1 135	43%	1 116	782	النتيجة الصافية
-71%	14	36%	49	36	فوائد الأقليات
5%	1 121	43%	1 068	746	النتيجة الصافية – حصة المجموعة

### 3.3 - الحسابات نصف السنوية IFSR الحصيلة الموطدة

متغيرات يونيو 2011/يونيو 2012	يونيو 2011	يونيو 2012	بمليون درهم
-1%	80 208	79 314	<b>موجودات</b>
-46%	5 325	2 862	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية
3%	31	32	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	-	مشتقات مالية لتغطية المخاطر
5%	3 971	4 180	موجودات مالية متوفرة للبيع
19%	3 527	4 210	مستحقات على مؤسسات الإئتمان والمماثلة
1%	63 329	64 266	مستحقات على الزبانة
-	-	-	فارق إعادة تقييم موجودات السندات المشمولة بالسعر
-	-	-	موجودات مالية محفظ بها لتاريخ الاستحقاق
-39%	725	440	موجودات ضريبية
20%	563	674	موجودات ضريبية مؤجلة
-24%	487	368	حسابات التسوية وموجودات أخرى
-	-	-	أصول غير جارية متوفرة للبيع
-1%	374	369	مشاركات في شركات موضوعة رهن المعادلة
-	-	-	استثمارات عقارية
1%	1 593	1 605	مستعقرات مجسدة
11%	223	248	مستعقرات غير مجسدة
0%	61	61	فوارق الاكتساب
-1%	80 208	79 314	<b>مطلوبات</b>
-	-	-	البنوك المركزية والخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية
-47%	59	31	مطلوبات مالية محددة بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-15%	4 948	4 221	مستحقات على مؤسسات الإئتمان والمماثلة
0%	50 800	50 623	مستحقات على الزبانة
0%	11 246	11 194	سندات المستحقات المصدرة
-40%	1 131	678	مطلوبات ضريبية
-1%	472	468	مطلوبات ضريبية مؤجلة
29%	1 189	1 539	حسابات التسوية ومطلوبات أخرى
-	-	-	المقتضيات التقنية لعقود التأمين
-6%	192	180	مؤن
-2%	2 077	2 030	ديون تابعة وأموال خاصة بالضمانة
3%	8 092	8 349	رساميل ذاتية
3%	7 964	8 218	رساميل ذاتية حصة المجموعة
11%	6 082	6 760	رأس المال والاحتياطيات التابعة
26%	661	834	احتياطيات موطدة
-12%	89	78	الخسائر أو الأرباح الكامنة أو المؤجلة

النتيجة الصافية للسنة المالية	535	1 121	-52%
فوائد الأقلية	141	138	2%

### 4.3 حصيلة المنتجات الانتمائية – الحسابات نصف السنوية

بمليون درهم	يونيو 2012	يونيو 2011	متغيرات يونيو 2011/يونيو 2012
فوائد ومنتجات مماثلة +	2 338	2 183	7%
فوائد وتحملات مماثلة -	723	717	1%
<b>هامش الفائدة</b>	<b>1 615</b>	<b>1 466</b>	<b>10%</b>
عمولات (فوائد) +	483	421	15%
عمولات (تحملات) -	106	26	308%
<b>هامش على العمولات</b>	<b>376</b>	<b>395</b>	<b>-5%</b>
+/- فوائد وتحملات صافية على الأصول الموضوعه رهن المعادلة في النتائج	30	-52	157%
+/- فوائد وتحملات صافية على الأصول الموضوعه للبيع	26	9	187%
منتجات أخرى +	7	6	15%
تحملات أخرى -	6	5	14%
<b>المنتوج الصافي البنكي</b>	<b>2 049</b>	<b>1 819</b>	<b>13%</b>
تحملات عامة للإستغلال	732	693	6%
مخصصات للاستخدامات ولمون المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	67	68	-1%
<b>النتيجة الإجمالية للإستغلال</b>	<b>1 250</b>	<b>1 059</b>	<b>18%</b>
تكلفة المخاطر -	-454	-210	116%
<b>نتيجة الإستغلال</b>	<b>797</b>	<b>849</b>	<b>-6%</b>
+/- حصة النتائج الصافية للشركات الخاضعة للمعادلة	32	31	2%
+/- أرباح وخسائر صافية على موجودات أخرى	-	2	-100%
+/- تغيرات تقييم فروق الاكتساب	-	-	-
<b>النتيجة الصافية قبل الضرائب</b>	<b>828</b>	<b>882</b>	<b>-6%</b>
- الضرائب على النتائج	285	312	-9%
<b>النتيجة الصافية</b>	<b>543</b>	<b>569</b>	<b>-5%</b>
فوائد الأقلية	8	18	-57%
<b>النتيجة الصافية – حصة المجموعة</b>	<b>535</b>	<b>551</b>	<b>-3%</b>

المصدر: الشركة العامة المغربية للأبنك

## الجزء الرابع : المخاطر

يندرج نظام تدبير المخاطر الخاص بالشركة العامة المغربية للأبنك في الإطار القانوني المعمول به وفي إطار أفضل الممارسات المقررة دولياً والتي تحدد بدقة العمليات الداخلية للمجموعة والخاصة بالمخاطر والمراقبة الداخلية. فقد حددت المجموعة سياستها لتدبير المخاطر ، تتطابق مع توصيات لجنة بال وتندرج في إطار سياسة الشركة العامة المغربية للأبنك.

وتستهدف هذه السياسة الشاملة قيادة جميع المخاطر المتعلقة بالنشاط البنكي والتحكم فيها: مخاطر الطرف المقابل، مخاطر السوق ، المخاطر الهيكلية ، المخاطر التشغيلية ، مخاطر التطابق ، وبجهاز المراقبة الداخلية الذي يستلزم الممارسة الفعلية لقيادة المخاطر.

فقد أنشأ مجلس المراقبة ، باعتباره جهازاً إدارياً، لجنتين مكلفتين بمساعدته في مجال المخاطر والمراقبة الداخلية:

- لجنة المخاطر : مكلفة بمخاطر الطرف المقابل ، مخاطر السوق و المخاطر الهيكلية

- لجنة التدقيق: المكلفة، إضافة إلى المصادقة على حسابات المجموعة، بقيادة المخاطر التشغيلية والمراقبة الداخلية.

### **1.4 مخاطر القروض**

#### **1.1.4 تنظيم فرع مخاطر القروض**

يتبع "فرع المخاطر" لمديرية المخاطر ومديرية الاسترداد المستقلتان عن الأقطاب والحرف، والملحقة مباشرة بمجلس الإدارة الجماعية. وتغطي مديرية المخاطر مجموع المظاهر المتعلقة بمنح القروض ومراقبة الالتزامات.

وتتكفل مديرية الاسترداد باسترداد ما قبل المنازل والمنازعات.

ويتم منح القرض حسب حدود الرخص المخولة لمختلف المتدخلين. وهكذا ، يميز بين مختلف مراتب الرخص حسب مبالغ وطبيعة القروض وتقييمها والذبيحة:

- المديرية الإقليمية

- مديرية المخاطر

- لجان واللجان الفرعية للالتزامات

- لجنة القروض

#### **2.1.4 دور مديرية المخاطر**

إن مديرية المخاطر مستقلة بالنسبة للوحدات التشغيلية ، فمن صلاحياتها السهر على احترام شروط المنح ثم مراقبة السير الجيد لعمليات القرض.

وتتلخص المهام الدائمة لمديرية المخاطر في :

- تقييم مخاطر القروض (الذبيحة ، الطرف المقابل والمعاملات) المرتبطة بعملية معينة

- مراقبة انسجام القرارات المتخذة

- التوصية بالتغييرات الهيكلية والحمايات المؤملة للمحافظة على التطابق مع سياسة المخاطر لدى المجموعة

- نشر رأيها حول مقبولية هذه المخاطر عبر صياغة تقييم للقرض مبرر ومفسر جيداً.

#### **3.1.4 مراقبة المخاطر**

كما يجب على مديرية المخاطر أن تؤمن مراقبة المخاطر عبر :

- الكشف المبكر عن الاختلالات (عدم تجديد الرخص ، أخذ التزامات غير مرخص لها، تجاوز الرخص، عدم تشكيل الضمانات المفروضة، إلخ) وإخبار المسؤولين عن مديرية المخاطر والوحدات بها.

- الكشف عن الالتزامات التي يجب تصنيفها كديون حساسة من أجل تأمين متابعة حثيثة لها.

- الكشف عن الالتزامات المخلة من أجل إدراجها في خاتمة الديون المهددة وتموينها طبقاً للمعايير القانونية من طرف مديرية الاسترداد

- تدقيق المخاطر التي تتحملها الوكالات والمديريات الجهوية في إطار الحدود المفروضة لها.

كما على مديرية المخاطر أن تتحقق من فعالية فرع المخاطر المنشأة في المديريات الجهوية واحترام التعليمات السارية المتعلقة بمنح القروض ومراقبة المخاطر.

#### **4.1.4 دور مديرية الاسترداد**

على مديرية الاسترداد أن تدبر استرداد الديون الحرجة :

- تتكفل بسياسة وتنظيم الاسترداد

- معالجة جميع الملفات (الذبيحة التجارية والذبيحة الخاصة)

- تدبير المون المرتبطة بمديرية المخاطر

- تأمين جميع المهام الإدارية المرتبطة بالمهمة (التقارير، لجان القرض ، العلاقات مع السلطات والأعوان القضائيين ، ...)

#### 5.1.4 التتقيطات

- خلال قرار منح القروض ، يخضع زبناء البنك للتتقيط المحدد حسب معايير الشركة العامة والمحين بصفة دورية. وذلك بهدف :
- المساعدة على اتخاذ القرار
  - التمكين من متابعة تطور جودة المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل
  - تحديد مدى التفويضات الخاصة بمنح المنافسة
  - تقييم جودة المخاطر حول محفظة معينة.

#### 2.4 مخاطر السوق

تم تعريف مخاطر السوق بأنها قابلية تعرض المراكز المالية المفتوحة داخل محفظة المتاجرة لتقلب الأسعار في السوق. ويمكن تشكل الأسعار المتداولة في السوق من ملاحظة خسارة قائمة أو ممكنة بسهولة.

#### 1.2.4 مخاطرة الصرف

تعني مخاطرة الصرف تغير مركز أو جهاز مالي بفعل تقلبات أسعار الصرف في السوق. فرود العملات على السوق وتوسع السوق النقدية دفعا المجموعة إلى التزود ببنيات خاصة تستجيب للمعايير الدولية. وحسب قواعد مجموعة الشركة العامة، يتم قياس هذه المخاطرة بالقيمة المشروطة للمخاطرة التي تستجيب بصفة أفضل لمتطلبات بال 2. ويتعلق الأمر هنا بمخاطرة الطرف المقابل يتحملها الزبون. وللتحكم في هذه المخاطرة، رسمت حدود معينة من نوعين: حدود بقيمة إسمية وحدود ب"اختبار إجهاد".

#### 2.2.4 مخاطرة الحدود

تتبقى الحدود الموضوعه للتحكم في مخاطر الصرف عن تعليمات بنك المغرب الخاصة باتخاذ مراكز العملة واحترام "توقيف الخسارة" المحدد في 3 بالمئة من قيمة العملة. وإضافة إلى الحدود القانونية، حددت الشركة الأم حدودا داخلية بقيمة إسمية و ب"اختبار إجهاد" على أساس المواقع خلال النهار أو الليل.

#### 3.2.4 مخاطرة أداء التسليم

هي المخاطرة المتعلقة بعدم أداء المبالغ التي تنتظر التسليم. وهي تقاس بقيمة التدفقات المنتظر تسلمها. وهي تتولد في حالة عمليات تنتج عنها مبادلات متزامنة ومتبادلة عند تاريخ عدم قابلية الأمر بالأداء للإلغاء وتنتهي عند تاريخ معاينة تسلم (أو عدم التسليم) المبالغ. وهذه المخاطرة ترجع إلى الفارق الزمني المطلوب لتحويل المبالغ (التفاوت الزمني، المدد الزمنية لأنظمة التسديد المحلية، التنظيم الداخلي لإرسال المبالغ وتشوير الأداءات المتسلمة).

ولتمييز المخاطر المتعلقة بالعمليات على المدى القصير جدا والتي تتطلب لتجاوزها تفاعلا فوريا من المخاطر على مدى أطول ، يبدو من الضروري تمييزها حسب قرب التسديد:

- مخاطرة التسليم الفوري هي المخاطرة الفورية المحتملة على طرف مقابل
- مخاطرة التسليم المؤجل هي المخاطرة المتولدة عن العمليات لأجل. هي مخاطرة كامنة ستصبح فعالية فقط عندما تصبح عملية ما مكتملة. في هذا الوقت ، تتحول مخاطرة التسليم المؤجل إلى مخاطرة للتسليم الفوري.

#### 3.4 مخاطر هيكلية

أهم المخاطر الهيكلية هي :

- مخاطرة أسعار الفائدة
- مخاطرة السيولة

بالنسبة للتدبير الهيكلي لمخاطر أسعار الفائدة والسيولة، تقوم المجموعة بتبني مقاربة دينامية تعمل على تحيين جميع المعطيات كل ثلاثة أشهر. ويتعلق الأمر بتصميم آلي للوظائف والموارد. وتقوم المجموعة الأم بتأمين متابعة مخاطر أسعار الفائدة والسيولة بواسطة تقرير كل ثلاثة أشهر لل "مخاطر الهيكلية". وتتكفل المديرية المالية بصياغة هذا التقرير الذي يتم تحليله بصفة دورية من طرف اللجنة المالية التي أنشأها البنك سنة 2004 والذي يتحدد دورها في تحديد وتشغيل الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى للبنك في مجال التدبير الشامل للموارد والوظائف المتولدة عن أنشطتها التجارية. وقد تم تحديد عدد من الأهداف لهذه الهيئة:

- تحسين الثنائي مخاطرة/مردودية حسب تطور السوق واستراتيجية الزبانة.
- تحسين تكلفة تجميع الموارد
- توقع ومواجهة مآزق السيولة وأسعار الفائدة
- تجويد تدبير محفظة التوظيف
- التحكم في حصص السيولة والقدرة الإيفائية

-تطوير منهج تدبير الموجودات والمطلوبات

ويقوم بنك المغرب بالمتابعة الحثيثة لمخاطر أسعار الفائدة والسيولة. كما يقوم بصياغة تقرير هيكلية آخر كل ثلاثة أشهر منذ دجنبر 2007 حسب نموذج خاص (Time bank, planning Accounts, etc.)

#### 1.3.4 المخاطرة الشاملة لسعر الفائدة

هذه المخاطرة تتطابق مع مخاطرة تغير قيمة المواقع الشاملة للبنك (صافي الموجودات-المطلوبات حسب طبيعة السعر) أو مخاطرة تغير التدفقات المستقبلية للخرينة لمجموعة من الأجهزة المالية بفعل تطور أسعار الفائدة في السوق.

#### 2.3.4 مخاطرة السيولة

##### 1.2.3.4 شكل ومساطر المتابعة

يتم تدبير الخزينة الفورية (المدى القصير) من طرف قاعة الأسواق للبنك. وتتم صياغة لوحة قيادة يومية من طرف خازن البنك تمكن من حساب العجز اليومي للخرينة وفقاً للاحتياطي النقدي لبنك المغرب (الرصيد المصرفي لبنك المغرب) والتدفقات الواردة والصادرة من الوكالات والسلفات/الاقتراضات اليومية في السوق النقدية.

وتقوم المديرية المالية بتدبير السيولة حسب المحاور التالية:

-حساب العجز في السيولة بالنسبة لكل مدة قرض

- تقديم لوحة القيادة ..... المتضمنة لعجز السيولة إضافة إلى التدفقات المتوقعة للخرينة إلى اللجنة المالية بما يمكن من قياس تعرض البنك لمخاطرة السيولة

- صياغة تقرير "المخاطرة الهيكلية للسيولة" الموجه للشركة الأم

- صياغة تقرير أسبوعي موجه للجنة الأسبوعية للخرينة حول توقعات السيولة على مدى 1،2،3،6 و9 أشهر.

وتقوم لجنة أسبوعية للخرينة ، برئاسة عضو من مجلس الإدارة الجماعية ، باتخاذ قرارات تدبير السيولة على المدى القصير (رفع السيولة ، السلفات/الاقتراضات على السوق النقدية...) . وهذه اللجنة تسيرها المديرية المالية وقاعة الأسواق.

#### 2.2.3.4 الحدود المقررة في مجال مخاطرة السيولة وطرق مراجعتها

إن البنك يفرض على نفسه حدا معيناً للنقد (المبالغ القصوى القابلة للاقتراض من السوق النقدية لتمويل عجز الميزانية اليومية لديه) عجز السيولة. وهذه الحدود تقررهما اللجنة المالية وتصادق عليها لجنة المخاطر.

#### 4.4 المخاطر العملياتية

المخاطر العملياتية هي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية (كوارث، حريق، اعتداءات...)

وتستهدف وظيفة المخاطر العملياتية قياس ومتابعة المخاطر العملياتية الواقعة أو الموقعة وتفعيل الخطوات التصحيحية للحد من أثارها.

ولتحسين أفضل لتدبيرها للمخاطر العملياتية وحتى تستجيب للمتطلبات الاحترازية المقررة في اتفاقيات بال (نظام بال 2)، قامت المجموعة بإنشاء خلية للمراقبة الدائمة و المخاطر العملياتية والمطابقة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة الجماعية.

#### 5.4 المخاطر التنظيمية

تظل الشركة العامة المغربية للأبنك ، مثل باقي المؤسسات المالية المغربية، عرضة لاحتمال تشديد قواعد الاحتراز الصادرة عن مؤسسة بنك المغرب.

#### 6.4 مخاطر التسديد المبكر

تمتتع ش.ع.م.أ عن القيام ، خلال فترة الاقتراض بالاستخدام المبكر لسندات الاقتراض التابعة ، موضوع هذا الإصدار ، ومنع عن القيام بالتسديد المبكر قبل فترة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار ، إلا في حالة حدوث تغيير تنظيمي كما هو منصوص أسفله.

لكن البنك تحتفظ لنفسها بالحق في القيام ، بعد الموافقة القبلية لبنك المغرب ، بإعادة شراء سندات في السوق الثانوية ، بشرط أن تسمح البنود القانونية والتنظيمية بذلك ، مادامت عمليات إعادة الشراء هذه لا تؤثر على المكتتب الذي يرغب في الاحتفاظ بأسهمه إلى التاريخ العادي للاستحقاق ولا على برنامج الاستخدام العادي. وسيتم إلغاء السندات التابعة التي يتم إعادة شرائها بهذه الصيغة بعد موافقة بنك المغرب.

### تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من هذه المذكرة الإخبارية التي أُنشِرَ عليها مجلس القيم المنقولة

بتاريخ 29 نونبر 2012 تحت رقم VI/EM/043/2012

يوصي مجلس القيم المنقولة بقراءة كاملة للمذكرة الإخبارية المتوقعة للعموم باللغة الفرنسية